

أثر التغير المناخي على الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء: الاستدامة البيئية من أجل الأمن المستدام

**The impact of climate change on security fragility in sub-Saharan Africa:
Environmental sustainability for sustainable security**

بلال لعيساني*

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل -الجزائر

bilal.laissani@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2022/08/26 تاريخ القبول: 2022/11/22 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في أثر التغيرات المناخية على الأمن الهش في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتهدف إلى الكشف عن أنماط التفاعل القائمة بين الهشاشة الأمنية في إفريقيا من جهة، والتغيرات المناخية من جهة أخرى، معتمدة في ذلك على المنهج التاريخي لتتبع جذور الهشاشة وتجلياتها، والمنهج المقارن للكشف عن مظاهر التدهور البيئي في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بغيرها من المناطق، وذلك بالاستناد على مقارنة تحويلية تسعى إلى الغوص في مكامن الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء من أجل الكشف عن فرص معالجة وتعديل الأنساق البيئية والاقتصادية والاجتماعية المولدة للضعف والهشاشة، سعياً وراء "الاستدامة البيئية" كهدف مشترك بين الأفارقة وشركائهم الخارجيين، وهو ما من شأنه المحافظة على الشروط البيئية لتحقيق الأمن المستدام الذي ينشده الأفارقة منذ عقود.

كلمات مفتاحية: التغير المناخي. الهشاشة الأمنية. جنوب الصحراء. الإستدامة البيئية. الأمن المستدام.

Abstract:

This paper examines the impact of climate change on the fragile security in sub-Saharan Africa, and aims to reveal the existing patterns of interaction between security fragility in Africa on the one hand, And climate changes, on the other hand, depend on the historical method to trace the roots of fragility and its symptoms, and the comparative method to detect signs of environmental degradation in sub-Saharan Africa compared to other regions. This is based on a transformative approach that seeks to delve into the sources of security fragility in sub-Saharan Africa in order to uncover opportunities to address and modify the environmental, economic and social systems that generate vulnerability and fragility. in pursuit of environmental sustainability as a common goal between Africans and their external partners, which would maintain the environmental conditions to achieve the sustainable security that Africans yearns to for decades.

Keywords: Climate change. Fragile security. Sub-Saharan Africa. Environmental sustainability. sustainable security.

*المؤلف المرسل

مقدمة

لقد سارع المفكرون والباحثون بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي إلى محاولة تقديم تصورات وتنبؤات حول صورة العالم الجديد وطبيعة وشكل التحديات التي ستشهدتها البشرية في ظل الاتجاه الكثيف آنذاك نحو صياغة منظومة عالمية للتفاعل الدولي قائمة على الديمقراطية والحرية الاقتصادية بالمفاهيم الغربية، وأنتجت النقاشات التي دارت -ولا تزال- مجموعة كبيرة من الأطروحات والتصورات التي حاولت فهم الحاجات الجديدة للبشرية وطبيعة التهديدات الممكنة والمحتملة في ظل النظام الدولي المراد تشكيله على أنقاض النظام المتهالك..؛ فظهرت أطروحة صراع الحضارات لهنتغتون وأطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما وغيرها من الأطروحات التي حاولت أن تستشرف مستقبل العالم والإنسانية في القرن الواحد والعشرين.

في نفس الفترة، واجه العالم العديد من التهديدات والتحديات المختلفة، كالنزاعات الإثنية والإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أنها بقيت مشاكل وتحديات "محلية" و"إقليمية" يختلف تضرر الدول منها باختلاف طبيعة الدولة وقوتها ومواردها، إلا أن مشكلة التغير المناخي قد أوجدت لنفسها في نفس الفترة موقعا متقدما في الأجندات السياسية للدول والكيانات الدولية، وتزايدت أهميتها تلك باطراد مع تزايد المخاطر الناجمة عنها، والتي لم تتوقف عند حدود التدهور البيئي وفساد المحيط الطبيعي للإنسان، بل تجاوزته إلى تهديد الرفاه الاقتصادي الذي أنتجته الدول المتقدمة في عقود من الزمان.

لقد توالى المؤتمرات والندوات العالمية التي حاولت البحث في مسببات التغير المناخي وحصر تداعياته على مختلف أوجه التفاعل الدولي وشتى مناحي الحياة الإنسانية، ورغم كل النقاشات التي أثرت حول القضايا ذات الصلة بالتغيرات المناخية، ورغم رسو القناعة لدى المجموعة الدولية بالمخاطر الهائلة للظاهرة على ازدهار العالم واستقراره في ظل العولمة الشاملة، إلا أن الانقسام الشديد في المواقف والاختلاف الكبير في الرؤى حيال الظاهرة وسبل مواجهتها قد حال دون التوصل إلى توافقات نهائية حول كيفية التعاطي معها.

لقد وجدت دول إفريقيا جنوب الصحراء، التي تعتمد دولها وشعوبها على اقتصاديات زراعية ورعوية مرتبطة ارتباطا أساسيا بأحوال البيئة وتقلبات الطقس، نفسها في قلب النقاشات الدائرة حول التغير المناخي وسبل مواجهته، خاصة مع ما تعاني منه غالبية دول المنطقة من هشاشة وعدم استقرار وتقشي للفقر والبطالة وانعدام المساواة، وهو ما يجعل المنطقة عرضة للآثار الأكثر دراماتيكية للتغير المناخي؛ فالتدهور البيئي والجفاف والتصحر وتقلص مساحات الرعي والغابات تفرض على المنشغلين والمشتغلين بالشأن الإفريقي ضرورة الانخراط في النقاشات المناخية سعيا وراء حلول واقعية ومستدامة.

الإشكالية:

كيف أثر التغير المناخي والمشكلات البيئية الناجمة عنه على الأمن الهش في دول إفريقيا جنوب الصحراء؟

وستحاول هذه الدراسة اختبار حدود صحة الفرضية التي ترى: أن التغير المناخي والمشكلات البيئية الناجمة عنه قد كرسّت أكثر الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء ودفعت الأفارقة وشركائهم الخارجيين إلى البحث عن حلول مستدامة للبيئة والأمن.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أنماط التفاعل القائمة بين التغير المناخي والهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة، إلى جانب فحص إسهامات الشركاء الخارجيين في إرساء معالم "استدامة بيئية" كلبنة أساسية لبناء أمن إفريقي مستدام.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على تركيب منهجي قوامه: **المنهج التاريخي** من أجل تتبع جذور الهشاشة وتجلياتها، و**المنهج المقارن** للكشف عن مظاهر التدهور البيئي في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بغيرها من المناطق، أما المقاربات؛ فقد اعتمدت الدراسة على **مقاربة تحويلية** حاولت من خلالها الاستفادة من مخرجات الجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية من أجل تيسير الغوص في مكامن الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء والكشف عن فرص معالجة وتعديل الأنساق البيئية والاقتصادية والاجتماعية المولدة للضعف والهشاشة.

أولاً: من التدهور البيئي إلى التغير المناخي: المأزق المركب

تشكل الجغرافيا عامل جذب استراتيجي في سياسات الدول واستراتيجياتها لصون أمنها وزيادة نفوذها، ذلك أنها تمثل المحيط الطبيعي الحيوي الذي يشتمل على كافة تفاعلات الأفراد والمجتمعات والدول، لهذا عنيت الدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية منذ القدم بهذا العامل وحاولت البحث في سبل المحافظة عليه وتحسينه بالشكل الذي يستجيب لتطلعات الدول ومواطنيها، غير أن تزايد حاجات الناس وتطور وسائل الإنتاج واحتدام المنافسة بين الدول من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية والاستفادة القصوى منها قد أدى إلى استنزاف قوى الطبيعة ومقدراتها، وتجلي ذلك في حالات متزايدة من التدهور البيئي الناجم عن التغيرات المناخية.

1. التدهور البيئي

رغم أن مفهوم التغير المناخي قد صعد إلى واجهة النقاشات البيئية بوصفه مفهوما محوريا في الدراسة والتحليل، تدور حوله مختلف الجدالات الفكرية والأبحاث العلمية ذات العلاقة بالمشاكل البيئية والتهديدات الإيكولوجية التي تواجه العالم المعاصر، إلا أن مفهوم "التدهور البيئي" يبقى يمارس تأثيره القوي على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ، من جهة، كونه المفهوم الأقدم من حيث الاستخدام والتداول مقارنة بمفهوم "التغير المناخي" -الحديث نسبيا-، ومن جهة ثانية، باعتباره الأكثر وضوحا

وقربا لأذهان الأفراد؛ فهو يحيلنا مباشرة إلى تلك الأخطار البيئية ذات الأثر المباشر على حياة الناس وطرق عيشهم وسبل رزقهم، رغم التداخل الكبير بين المفهومين من حيث علاقات السبب/ النتيجة. والتدهور البيئي هو مفهوم شامل يغطي مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك التلوث، ضياع التنوع البيولوجي، انقراض الحيوانات، إزالة الغابات والتصحر، إلى جانب الاحتباس الحراري وقضايا أخرى كنضوب الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة وتدمير النظم البيئية، وهو ما جعل منه أحد التهديدات العشرة التي تم تصنيفها رسميا كتهديدات عالية الخطورة من طرف الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، تعرف الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث التدهور البيئي بأنه "الحد من قدرة البيئة على تلبية الأهداف الاجتماعية والايكولوجية والحاجات"¹.

2. التغير المناخي

في المقابل يجري تعريف التغير المناخي بكونه "تلك التغيرات طويلة المدى في درجات الحرارة وظروف الطقس، ومن الممكن أن تكون هذه التغيرات طبيعية إلا أنها ومنذ القرن التاسع عشر أصبحت تنتج بشكل رئيسي عن النشاط البشري، ولا سيما استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم، النفط والغاز) التي تنتج الغازات الدفيئة.

يشير تغير المناخ بحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)² إلى تغير في حالة المناخ يمكن تحديده (على سبيل المثال باستخدام اختبارات إحصائية) عن طريق التغيرات في المتوسط و / أو في تباين خصائصه والتي تستمر لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويشير إلى أي تغيير في المناخ مع الوقت، سواء كان ذلك بسبب التقلبات الطبيعية أو كنتيجة للنشاط البشري، ويختلف هذا التعريف عن ذلك المعتمد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛ أين يشير تغير المناخ إلى تغير مناخي يعزى بشكل مباشر أو غير مباشر للنشاط البشري الذي يغير من تكوين الغلاف الجوي لكوكب الأرض، هذا، بالإضافة إلى التقلبات المناخية الطبيعية التي لوحظت خلال فترات زمنية مماثلة³.

في جوان 2022 أعلنت إدارة المحيطات والغلاف الجوي الوطنية الأمريكية أنه ونتيجة الاحتباس الحراري الناجم عن التغيرات المناخية فقد شهدت الأرض في شهر ماي 2022 أعلى تركيز لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 50 بالمئة مما كان الحال عليه خلال حقبة ما قبل الصناعة، ولم يسبق أن سجل له مثل منذ 04 ملايين سنة.

ليس هناك أدنى شك في أن تغير تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي سوف يؤثر في النظام المناخي، غير أن عمليات التأثير هذه متعددة الأوجه ومعقدة ومتفاعلة فيما بينها، وتجري بحوث مكثفة وواسعة النطاق على الصعيد العالمي من أجل فهم أفضل لتأثيرنا نحن البشر في مناخ كوكب الأرض الآخذ في التغير؛ فوفقا للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ ازداد متوسط درجة الحرارة في العالم خلال القرن العشرين ليصل إلى (0.6-0.2) درجة مئوية وانحسرت الكتل الجليدية الجبلية انحسارا واسع النطاق في المناطق غير القطبية،

وتقلصت مساحة الجليد البحري في النصف الشمالي من الكرة الأرضية خلال فصلي الصيف والشتاء بنسبة تتراوح بين 10% و15% منذ خمسينيات القرن الماضي⁴.

تصف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي خلال القرن العشرين "كنتيجة لتزايد استخدام الطاقة و التوسع في الاقتصاد العالمي. ووفقا لذات المنظمة، فإن تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي يخل بالتوازن الإشعاعي للغلاف الجوي، والأثر الصافي لذلك هو زيادة حرارة سطح الأرض والغلاف الجوي السفلي لأن غازات الدفيئة تمتص بعضًا من الإشعاعات الحرارية الصادرة عن الأرض و تعيد إشعاعها مرة أخرى نحو السطح⁵.

تؤشر الحالات المتطرفة للطقس والتدهور المتزايد للبيئة إلى "مأزق مركب" أضحى يعيشه عالم الليبرالية المعولمة اليوم؛ ففي حين تتزايد المخاطر البيئية على الكوكب وتهديداتها للحياة عليه، تستمر الاقتصاديات الليبرالية الشرهة للطاقة الأحفورية والموارد في تنافسها المحموم للوصول إلى مصادره بأقل الأثمان، وهو ما يعمق أكثر فأكثر من معضلة البيئة والمناخ في غياب أفق واضح لكيفية التعامل معها.

لقد عمقت العولمة أكثر فأكثر من المشكلات البيئية ذات الصلة بالتغيرات المناخية نتيجة الحروب الاقتصادية والتجارية التي تنتشب بين أطرافها في سعيهم نحو تعزيز المكاسب والأرباح ولو على حساب الأرض واستدامة مواردها؛ فحسب روبرت كوكس REBART COX فإن من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة، تدويل الإنتاج والتقسيم الدولي الجديد للعمالة وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال وأجواء التنافس الجديدة التي تسرع وتيرة هذه العمليات، وتدويل نظام الدولة....وهو ما يحول الدول، حسب، إلى وكالات لعالم العولمة⁶.

ينتج إذن، التفاعل المستمر بين التدهور البيئي من جهة، وتغير المناخ من جهة ثانية، مشكلات جديدة لعالم العولمة الشاملة اليوم، كما يطرح على الأفراد والمجتمعات والدول والشركات والكيانات الدولية مجموعة مركبة من التحديات والتهديدات ذات العلاقة بندرة الموارد الطبيعية وفساد المحيط الحيوي ومخاطر الطاقة الأحفورية وغلاء مصادر الطاقة النظيفة...، وهو ما ينتج في النهاية "مأزقا مركبا" يضاف إلى بقية المآزق التي عاشتها وتعيشها الليبرالية اليوم.

ثانيا: الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء؛ الجذور والتجليات

لقد أصبح ينظر في إفريقيا إلى المشاكل البيئية ذات العلاقة بالتغير المناخي وما ينتجه من "حالات متطرفة للطقس" وتداعيات ذلك على مختلف أوجه الحياة الإنسانية، بوصفها تهديدات أمنية ملحة، مثلها في ذلك مثل التهديدات التقليدية كالإرهاب والنزاعات المسلحة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وغيرها، بل، أن هناك من يجادل على ضرورة أن تحتل مشكلة التدهور البيئي في إفريقيا والناجمة عن التغير في المناخ صدارة

الأولويات الأمنية للكثير من أقطار القارة الإفريقية التي تعاني أصلا من ازدحام شديد في أجندها الأمنية في ظل استمرار الهشاشة كخاصية مميزة لها منذ استقلالها عن المحتل الأوروبي.

1. جذور الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء

لقد أصبح التغير المناخي أحد أكثر التهديدات العالمية للسلام والأمن في القرن الحادي والعشرين، وحيث أن الأضرار والخسائر والآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية المختلفة في جميع أنحاء العالم أصبحت جادة، أصبح البحث عن قابلية التأثر والقدرة على التكيف والمرونة محور الاهتمام في مجالات التغير العالمي والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتنمية المستدامة، وكعنصر أساسي في العلاقات الدولية والرفاهية المحلية⁷، لقد لوحظ أن تداعيات التغيرات المناخية في إفريقيا مثلا تمتد إلى مختلف مجالات الحياة الإنسانية (الأمن والسلام، التنمية، الاندماج..)؛ وهو ما يجعل القارة الإفريقية معنية بالتهديدات المناخية بنفس الدرجة مع الدول المتقدمة، إن لم تكن أكثر منها، مادامت تعاني أصلا من هشاشة أمنية وضعف تنموي مستمر.

يمثل تغير المناخ، إذن، تهديدا مضاعفا، يتفاعل مع الضغوط الحالية مثل الصراع الاجتماعي، عدم المساواة الاقتصادية، الهجرة الجماعية والتنافس على الموارد⁸؛ وبالتالي، وفي المجتمعات الإفريقية حيث يهيمن النشاط الزراعي والرعي المرتبط ارتباطا أساسيا بالطقس وتساقط الأمطار وتوفر المراعي، يصبح الأمر غاية في التعقيد؛ أين يؤدي غالبا إلى تعميق الخلافات القائمة بين المجتمعات المحلية في بحثها عن أراضي الرعي ومصادر المياه، أو يؤدي إلى تفجير نزاعات جديدة لأسباب ذاتها، وهو ما يتكرر في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا والسودان وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وإثيوبيا والصومال.. الخ.

إن الهشاشة الأمنية، كخاصية مميزة للدول الإفريقية جنوب الصحراء، ليست وليدة معطيات عسكرية فحسب، بل هي ظاهرة متعددة الجذور والأبعاد؛ فلقد أدت الانقسامات السياسية والإخفاقات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية في الكثير من الدول الإفريقية إلى تعميق أكبر للتهديدات الأمنية التي تواجه صناع القرار فيها بالشكل الذي أضحى معه التعاطي مع هذه الهشاشة يتطلب فهما أعمق لمسبباتها وجذورها الكامنة في الممارسات السلطوية المتتالية منذ الاستقلال، وفي إخفاقات خياراتها الاقتصادية المتلاحقة، مع ضرورة تجنب حصر التعامل معها في أعراضها وتجلياتها (النزاعات العنيفة، الانقسامات الإثنية، التدخل الخارجي، الفقر والأمراض...) والتي لا تعكس في الغالب مكامن الضعف والهشاشة المستقرة في مفاصل البنى السياسية والاقتصادية القائمة، وفي الأنماط الاجتماعية والثقافية الموروثة جيلا من بعد جيل.

بناء على ما سبق، يبدو جليا أن مشاكل المناخ في تفاعلها مع التهديدات الأمنية التقليدية قد أنتجت لنا 04 أنماط من الضعف؛ الضعف الجسدي، الضعف الاقتصادي، الضعف الاجتماعي، والضعف السياسي؛ فالضعف الجسدي يشير إلى مخاطر التأثيرات المناخية كالكوارث الطبيعية والتلوث على البشر، في حين يشير الضعف الاقتصادي إلى تطور التهديدات الخارجية على الاقتصاديات الإفريقية المنهكة أصلا، في حين تشير القابلية الاجتماعية إلى درجة الضرر المحتملة من جراء الكوارث الطبيعية والقدرة الاجتماعية على التكيف؛ سواء

كانت مجموعة أو منظمة أو دولة معرضة لتأثير الكوارث، أما الضعف السياسي فيشير إلى النزاهة الإقليمية والقيم الأساسية والوحدة الداخلية التي تتعرض للتهديدات الداخلية والخارجية⁹، وهذا ما يجعل التهديدات البيئية مكونا من مكونات التهديدات الأمنية في إفريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد ارتبطت الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء تاريخيا بضعف الحدود الإقليمية الذي يجر معه التحديات الخارجية والداخلية؛ فمنذ ستينيات القرن العشرين، كان التحدي الخارجي ممثلا بالمطالبات التحريرية والوحودية التي أطلقتها الصومال ضد جيرانها في كينيا وأثيوبيا وجيبوتي، بينما كان تقرير المصير محور الصراعات الانفصالية في جنوب السودان وإريتريا، كما أدت التهديدات الناشئة من الدول الضعيفة أيضا، إلى تكريس أنظمة الحكومات السلطوية والعسكرية التي سعت لحماية الدولة والنظام، وقد ظلت قضايا الأرض والأمن رموزا على ضعف الدولة ضمن مزيج من الأشكال الجديدة والقديمة، وتظل منطقة شرق أفريقيا مسرحا للنزاع حول تعريف الإقليم والدولة والأمة، بما يتمخض عند ذلك من مسلسل جديد لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي، وبما لذلك من انعكاسات على سبل العيش البشري، وعلى إمكانيات الحياة الاقتصادية¹⁰.

نتلخص إذن، جذور الهشاشة الأمنية في إفريقيا في عناصر أربعة أساسية هي: الإرث الاستعماري (التقسيمات الإثنية والحدود المصطنعة)، الفشل السياسي والاقتصادي (بناء الدولة والاستقلال الاقتصادي)، التدخلات الخارجية المستمرة والتدهور البيئي الناجم عن التغيرات المناخية، وهو ما يجعل أي محاولة لفهم هذه الهشاشة بعيدا عن هذه المكونات قاصرة ومشوهة ولا تؤدي إلى معالجات حقيقية وحلول مستدامة لها.

2. تجليات الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء

تتميز إفريقيا جنوب الصحراء عن غيرها من المناطق التي تشهد تهديدات أمنية متزايدة بتنوع مصادر التهديد والخطر؛ فلم تبق النزاعات المسلحة وحدها من تهدد الأمن الوطني والإقليمي في جنوب القارة، بل امتدت مصادر التهديد لتشمل التهديدات الناجمة عن انتشار الفقر والجوع والأمراض وانعدام العدالة في توزيع الدخل والتدهور البيئي المتصاعد، وهي كلها مصادر للهشاشة ونابعة عنها، وهو ما يجعل من معالجة هذه الهشاشة مسألة معقدة وعميقة تستدعي الغوص في عمق المصادر المنتجة لها، ولا تقتصر على الترتيبات العسكرية وحدها، وهو ما قد يجعل القوات العسكرية تعمل تماما خارج الأنشطة التي كانت في السابق تعتبر من صميم عمل القوات المسلحة في إفريقيا، كما أن قوات الأمن والشرطة قد تجد نفسها خارج أدوارها التقليدية في ساحات القتال، والاثنتين معا قد يجدون أنفسهم يشغلون في الواقع أنشطة مرتبطة بمجالات ترتبط بدورها بـ"بناء الدولة" أو "بناء الأمة"، أو بمهام "إدارة المخاطر" البعيدة جدا عن مسؤولياتهم الروتينية¹¹، وكل ذلك كان من نتائج الهشاشة الأمنية المستعصية في المنطقة.

تعددت التسميات والتوصيفات التي حاولت وصف الهشاشة كحالة غالبية في الكثير من الدول الإفريقية وتراوح بين "الدول العاجزة"، و"الدول الرخوة" و"الدول المترهلة"، و"الدول المستوردة" و"الدول الفاشلة"،..، وبعيدا عن الاختلاف حول دقة هذه التوصيفات والجدل القائم بخصوص خلفيتها مطلقيا، فإنها تعكس وضعا عاما منذ

الاستقلال، لا يخفى على عين أي مشتغل أو منشغل بالشأن الإفريقي؛ ذلك أن جذور هذه "الهشاشة" تعود في أصلها إلى ممارسات هذا المستعمر وتشويهه للبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإفريقية عبر سياسات اقتصادية ليبرالية لا تتلاءم بالضرورة مع طبيعة الاقتصاديات الإفريقية التقليدية، الزراعية/الرعية/الحرفية، ولكن أيضا، عبر سياسات اجتماعية وثقافية إقصائية مولدة للأحقاد والضغائن بين مكونات المجتمعات المحلية، كما حدث في كل من رواندا وبوروندي والسودان والكونغو الديمقراطية وغيرها، وزادتها تعقيدا تقسيمات الحدود الاستعمارية التي لم تراعى التوزيع التاريخي للجماعات الدينية والاثنية، وهو ما أنتج فيما بعد حالات معقدة و"مزمنة" من انعدام الاستقرار و"عدم ثبات حدود الأمة" في مواجهة "حدود الدول الاستعمارية".

لقد استمر العامل الخارجي في ممارسة تأثيره على الأمن الإفريقي العام وأجندات وحداته/دوله الأمنية؛ فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي أصبحت تحدد الأولويات الأمنية الإفريقية تبعا لمراكز القرار العالمي في واشنطن ولندن وباريس؛ ففي سبتمبر 1989 وفيما كان جدار برلين على وشك الانهيار أعاد بوش الأب إعلان الحرب مجددا على المخدرات مصحوبا بحملة دعائية ضخمة من أجل تبرير غزو بنما وما انجر عنها من قتل لآلاف الفقراء الأبرياء، كما كان الحال عليه في "الحرب على الجريمة"، وفي عام 1994 وسع كسينتون فئة "الدول الإرهابية" لتشمل "الدول المارقة"، ليضاف بعدها بسنوات مفهوم آخر هو "الدول الفاشلة"، وهي تلك التي يجب أن نحمي أنفسنا منها، والتي يجب مد يد العون لها من خلال تدميرها في بعض الأحيان، ليأتي بعدها "محور الشر"¹²، وهو ما جعل الأولويات الأمنية الإفريقية تحدد تبعا للأجندات الغربية، والأمريكية على وجه التحديد.

يتم استخدام الضعف والهشاشة، إذن، لوصف الأنظمة والمكونات المعرضة للتلف مع نقص قدرات استعادة بنيتها ووظيفتها؛ فالدولة نظام مدمج ومعقد للغاية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يتفاعل مع البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وتبعا لتعريف الضعف، يشير الضعف الوطني إلى احتمال تحول الخطر إلى كارثة عندما يكون نظام الدولة يتأثر سلبا بالعالم الخارجي، ولكن للنظام، في الأصل، القدرة على المقاومة وتقليل المخاطر والتعافي الذاتي¹³، وهذه الأخيرة أثبتت فيها النظم السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء في الكثير من الخبرات السابقة فشلا منقطع النضير، وهو ما تستغله الأطراف الدولية في تبرير التدخل في شؤونها الداخلية كما حدث في الصومال والسودان ومالي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وإفريقيا الوسطى، مع شرعة هذه التدخلات مادامت منظومة الحكم العالمية قد أرست قواعد حكم جديدة في العالم قوامها "عولمة المخاطر والتهديدات".

في حالة دول إفريقيا جنوب الصحراء، ومع استثناءات قليلة جدا، تفنقد المنظومات الأمنية للدول، وفي غياب/عدم فعالية منظومة الأمن الإقليمي، بمكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، تفنقد للقدرة على احتواء المخاطر الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية وهو ما يجعلها دائما عرضة للاقتتال الداخلي (مالي، السودان، الكونغو الديمقراطية، إفريقيا الوسطى...) والتدخلات الخارجية (مالي، السودان، التشاد، كوت ديفوار، بوركينا فاسو..)، ولقد أدت الهشاشة الأمنية في إفريقيا إلى غياب رؤية محلية للأولويات

الأمنية الأكثر إلحاحا للمنطقة ولسبل صون أمنها واستقرارها، وهو ما يجعل الأجندات الأمنية الإفريقية تحدد تبعاً لاستراتيجيات وأهداف صناع القرار في بروكسل وواشنطن وباريس ولندن وبيكين وموسكو.

إنه وكما يقول نغوم تشومسكي فإن من بين الخصائص الأكثر بروزاً للدولة الفاشلة أنها لا تحمي مواطنيها من العنف، وربما من الدمار أيضاً، أو أن صناع القرار فيها ينظرون إلى هذه المشاغل كأولوية أدنى من سلم الأولويات من القوة والثروة قصيرتي الأمد لقطاعات الدولة المهيمنة، كما أن هناك سمة أخرى تنسم بها الدولة الفاشلة وهي أنها "دولة خارجة عن القانون" تنبذ قيادتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدرأ¹⁴.

مثلاً، تجلت مظاهر ضعف الدولة في كل من كينيا وأوغندا وتترانيا من خلال غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تتصدى للقضايا المرتبطة بفترة ما بعد الاستعمار، والممثلة في التنوع العرقي والتمييز الاقتصادي والاعترا ب الاجتماعي، وما تزال التوترات العرقية الناشئة عن ازدياد مظاهر انعدام التكافؤ بين الأقاليم والتعصب السياسي تشكّل خطراً على الاستقرار السياسي في البلدان الثلاثة، على الرغم من التحولات السياسية الكبيرة التي تم تحقيقها فيها منذ تسعينيات القرن العشرين، وعلاوة على ذلك، أدى الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية إلى ظهور حركات اجتماعية جديدة وأطراف اجتماعيين جدد من أناس ربما لا يعينهم استمرار النظام الديمقراطي¹⁵.

تمتد الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء، إذن، إلى ممارسات المستعمر الأوروبي القائمة على التقسيم والتجزئة، وإلى النشأة "المصطنعة" للدولة الإفريقية ولمختلف الصراعات التي دارت حولها، ولكن، أيضاً إلى الانقسامات السياسية والإخفاقات الاقتصادية المتوالية للنخب الإفريقية التي حكمت باسم الثورة والدين والقبيلة والعرق فقسمت المجتمع وفشلت في بناء هوية جامعة، وفتحت الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية (العسكرية والاقتصادية والإنسانية..) التي زادت من تشويه واقع الدول والمجتمعات الإفريقية، وكانت النتيجة مظاهر وتجليات متعددة للهشاشة والضعف؛ تبدأ في غياب شبه مزمّن للأمن والاستقرار والتنمية، وتمر عبر ضعف القدرة على حل الأزمات واحتواء الأخطار ولا تنتهي عند فقدان سلطة اتخاذ القرار والسيادة على كامل الإقليم.

ثالثاً: الأمن البيئي في إفريقيا جنوب الصحراء: عسكرة البيئة أم "خضرة" الأمن

تواجه إفريقيا جنوب الصحراء تحديات أمنية مركبة ومتعددة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، وإذا كانت فترة ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بشكل خاص بعودة الحروب الأهلية خلال التسعينيات، فقد شهد العقدان الماضيان ظهور تهديدات غير متماثلة ومختلفة مثل القرصنة في خليج غينيا وقبالة سواحل البحر الأحمر، وانتشار الأوبئة مثل الإيبولا في غرب ووسط أفريقيا، وانتشار الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، أو نمو الإرهاب والتطرف العنيف، وتسلط هذه التحديات الأمنية الضوء على الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الأطراف غير الحكومية الفاعلة الآن، وتتحدى بشكل متزايد احتكار أدوات العنف المشروع، وهي السمة الحصرية للدولة الإفريقية الحديثة، يجب أن نتذكر أن الدول الإفريقية الحديثة هي نتاج تاريخ معين، فقد

أدت التجربة الاستعمارية في أفريقيا إلى ظهور كيانات سياسية مصطنعة، بعد تدمير الأنظمة السياسية التقليدية في حقبة ما قبل الاستعمار¹⁶، وهو ما أدى إلى "تشويه" كبير للبنى والأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقليدية التي احتضنت لقرون طويلة الدول والكيانات السياسية الإفريقية.

1. أمانة البيئة في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل عولمة المخاطر

تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكثير من التحديات العالمية في عالم سريع التغير، فما من جزء في العالم أكثر من أفريقيا معاناة من الإحترار العالمي، ولا توجد شعوب أكثر تضرراً من شعوبها من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، بينما يتأثر الأفارقة تأثراً شديداً بمظاهر انعدام العدالة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي الحالي، وفي الوقت ذاته، فإن على الأفارقة مواجهة عواقب سوء الحكم والفساد والصراعات بين الدول، وداخلها، في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وكذلك مواجهة الحاجة الملحة إلى إصلاح "الدول الفاشلة"، أو تلك التي هي في طريقها إلى الفشل، أو الاستبدال بها¹⁷، وتتصدر الكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء مؤشرات الفساد وانعدام الشفافية والفقر وغياب العدالة.

تمثل النداءات إلى "الأمن المناخي"، في إفريقيا والعالم، محاولة حديثة وناجحة إلى حد ما إدخال الاهتمامات البيئية في جدول الأعمال الأمني. على الرغم من هذا الزخم، فإن الصلة بين التغير البيئي والأمن لا تزال موضوعاً متنازعاً عليه؛ ليس فقط من خلال أن المشكلات البيئية غالباً ما يتم إسكانها بواسطة المزيد من التهديدات العاجلة، ولكن أيضاً من خلال الطعن في مسألة اعتبار البيئة مسألة أمنية¹⁸، خاصة وأن قضايا الأمن الوطني قد شكلت تاريخياً مجالات حصرية وخالصة للأقليات والفئات الماسكة بزمام السلطة الفعلية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث تغيب الشفافية والمساءلة والمراجعة لمثل هذه القضايا سواء على مستوى البنى والمؤسسات الرسمية (المجالس المنتخبة - البرلمانات...)، أو على مستوى المؤسسات غير الرسمية (مراكز البحث-المؤسسات الإعلامية..)، وهو ما يعيق بشكل كبير عملية مراجعة حقيقية للأولويات الأمنية الإفريقية، هذه الأخيرة التي تبقى تحت التأثير الشديد للتغيرات الحاصلة في الأجندات الأمنية للقوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية والولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول.

منذ أن بدأت المشاكل البيئية تكتسب أهمية في الخطاب السياسي في سبعينيات القرن الماضي، كان هناك عدد من الاقتراحات للنظر في الآثار الأمنية المترتبة عنها؛ غير أن ربط البيئة بالأمن قد تأخر إلى الثمانينيات، مع ظهور مشاكل بيئية عالمية مثل نضوب طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، أين اكتسب النقاش حول الأمن البيئي زخماً ملحوظاً، كما كان نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 إعلاناً عن دخول عبارة "الأمن البيئي" في المناقشات الدولية، كونها وجهة تحذيراً لمحللي الأمن التقليديين بشأن القضايا ذات الأولوية، ولزيادة أهمية المشكلات البيئية في الأجندات السياسية¹⁹.

لقد أدى التصاعد الكبير للمشكلات البيئية ذات العلاقة بالتغيرات المناخية في العالم وإفريقيا وتزايد النقاشات والكتابات حولها إلى بداية "دخول البيئة" كمكون من مكونات الأمن الإفريقي، خاصة مع المشاكل

البيئية التقليدية التي كانت تنهك اقتصادات القارة الهشة وتزيد من صعوبة حياة شعوبها (الجفاف، التصحر، نقص المراعي...)، ولعل احتضان إفريقيا لأول مرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا (26 أوت-04 سبتمبر) 2002 قد عكس رسو القناعة لدى صناع القرار في إفريقيا والعالم أن تحدي "الاستدامة البيئية" سيكون تحدياً أساسياً في المستقبل المنظور في إفريقيا، على الرغم من أن الكثير من المتابعين للشأن الإفريقي قد غمرتهم الشكوك حول الأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر، وذهبوا للقول أن التنمية المستدامة ليست أولوية ملحة للاقتصاديات الإفريقية الضعيفة، وأن ما يهم الأفارقة في المقام الأول هو تحقيق تنمية متوازنة ومحاربة الفقر وتحقيق معدلات نمو مقبولة وخلق الوظائف، وليس مناقشة مشكلات العالم المتقدم على الأراضي الإفريقية؟؟

لقد شكلت عولمة التهديدات والمخاطر إحدى السمات البارزة لعالم ما بعد الحرب الباردة في ظل النزوع القوي للولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية للانفراد بالسلطة السياسية والاقتصادية والعالمية، مستفيدة في ذلك من زوال نظام مناطق النفوذ بين المعسكرين الذي هيمن على السياسة الدولية طوال عقود الحرب الباردة وأعاق احتكار واستئثار نموذج واحد أو منظومة قيم واحدة بـ"صناعة الحقيقة المطلقة" وتصنيف الخير والشر حسب مرجعيتها ومصلحتها جراء التناقض الإيديولوجي والمصلحي الذي ساد آنذاك؛ لهذا، شهدت تسعينات القرن الماضي وما بعدها توجهاً كثيفاً نحو عولمة التهديدات والأخطار بالشكل الذي يسمح بتقسيم أعباء مواجهتها بين أركان النظام الدولي المراد تشكيله دون أن يكون لأحد "الحق" في مناقشة ازدواجية معايير التصنيف وغياب آليات توافقية للمواجهة والتصدي.

لقد تضمن إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة مجموعة متعددة من المبادئ والأهداف الطموحة، ومما جاء فيه "منذ ثلاثين عاماً اتفقنا في ستوكهولم على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة، ومنذ عشرة أعوام، اتفقنا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمنعقد في ريو دي جانيرو على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها للتنمية المستدامة استناداً إلى مبادئ ريو، ولتحقيق هذه التنمية، اعتمدنا البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن الـ21، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي نعيد اليوم تأكيد التزامنا بهما..²⁰ ولقد اعتبر احتضان إفريقيا لهذا المحفل العالمي إيذاناً ببداية انخراط الأفارقة في "النقاش المناخي العالمي" في سياق التوجه العالمي نحو "عولمة هذا الخطر" كغيره من الأخطار.

على النقيض من ذلك، كان مصير أهداف هذا المؤتمر مثل مصير الأهداف المعلن عنها في المؤتمرات السابقة (ريو دي جانيرو، كيوتو، كوبنهاغن...) لغياب الاستعداد والرغبة لدى القوى الكبرى والاقتصاديات القوية في الالتزام بشروط قد تحد من حريتها في الاستثمار وتحقيق الأرباح في ظل وضع دولي مضطرب سياسياً، ومحموم من حيث المنافسة الاقتصادية والوصول إلى الموارد والسيطرة على الأسواق، وبالتالي، تم النظر إلى البيئة وما قد يرتبط بها من اتفاقات والتزامات كمسائل من شأنها المساس بالأمن الوطني وقوة الدولة وليس العكس.

2. "خضرة" الأمن في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل تعدد المخاطر

تتعدد التهديدات والمخاطر التي تحيط بالعالم المعاصر اليوم، وتتنوع من حيث طبائعها وأشكالها ومصادرها، وساهم تعقد الحياة المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات والعولمة الشاملة في زيادة أضرارها وتداعياتها على مختلف الدول والمجتمعات، ويبدو واضحا أن درجة تضرر الدولة من تداعيات هذه المخاطر يتناسب طرديا مع وزن الدولة وقوتها في حسابات النفوذ والثروة في السياسة العالمية.

تتصاعد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظاهرة الدول الرخوة²¹، حيث تغذي التفاوتات المجتمعية والفقر المدقع تصاعد الإرهاب بشكل أكبر عندما يحدث في سياق ضعف الدولة، وحيث أن عدم قدرة الدولة على تولي وظائفها السيادية يوفر بيئة مواتية لانتشار الإرهاب، وهذه هي الحال بشكل خاص في حوض بحيرة تشاد؛ حيث تعمل "بوكو حرام" في المنطقة المتاخمة لنيجيريا والكاميرون والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الممارسات الأبوية الجديدة والفساد والحكم السيئ يزيد من تأثير عدم المساواة والفقر المدقع على انتشار الإرهاب، وثمة عامل آخر يساهم في تشكيل بيئة التطرف يتمثل في قيام بعض النخب بتوظيف الاختلافات في الهوية لأغراض سياسية، ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية في دعايتها تربط الدوافع الدينية بالتزامها بسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتأسيس دول أكثر عدلا وأفضل حكما، على سبيل المثال، تروج جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لمشروع ذي طبيعة سياسية في منطقة الساحل²². وما سبق ذكره يؤكد الطبيعة المعقدة للتهديدات الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء حيث يتزواج ضعف الدولة مع قساوة الطبيعة والتدخلات الخارجية المستمرة.

في ظل التعقيدات السابقة التي تلف مسألة "الأمن" في الساحل الإفريقي، يصعد مفهوم "الأمن البيئي" تدريجيا ليفرض نفسه كتحدٍ جديد من طبيعة مختلفة؛ فلقد أكد باري بوزان أن "الأمن البيئي يهتم بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والغلاف الجوي كداعم أساسي للنظام الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى، في حين رحب آخرون بالفكرة لأنها "تقلل من القيم التقليدية المرتبطة بـ الدولة القومية - الهوية، الإقليمية، السيادة، وهو ما يعني ضمنا، ابتكار مجموعة من القيم الجديدة المرتبطة بالتغير البيئي - النظام الأيكولوجي، والعالمية - الحوكمة"²³.

يحيلنا الحذر الذي تتسم به كتابات الكثير من المفكرين عندما يرتبط الأمر بـ "الأمن البيئي" كمفهوم / بعد جديد بدأ يجد لنفسه مكانا ضمن أبعاد الأمن الأخرى، يحيلنا إلى الحساسية المفرطة للدول والحكومات تجاه المسائل الأمنية بوصفها من "السياسات العليا" التي تسعى لأن لا يزاخمها فيها أحد، وأن تبقى من صلاحياتها الحصرية، وهي ترى أن ربط "الأمن" كسياسة عليا بـ "البيئة" كسياسة دنيا من شأنه أن يمثل تهديدا لتلك "الحصرية" التي تحتفظ بها لنفسها إذا ما تعلق الأمر بالقضايا العسكرية وقضايا الدفاع والأمن، ولا يمكن أن تتصور الدول نفسها تشارك الفاعلين البيئيين أو النشطاء في قضايا المناخ في تحديد أولوياتها الأمنية ورسم أجنداتها حول الدفاع والأمن.

إذا كان ما سبق ذكره ينسحب على الدول التي توصف أنها "قوية" و"متقدمة" و"ديمقراطية"، فإن الوضع في إفريقيا حيث التخلف والهشاشة والنظم العسكرية يصبح أكثر صعوبة وتعقيداً؛ أين تستمر الدولة الإفريقية الضعيفة في محاولة التغطية على ضعف أدوارها التنموية والتوزيعية عبر "تضخيم" أدوارها الرمزية والعسكرية والأمنية التي لا تقبل أن يناقش خياراتها فيها أحد، فما بالك بمشاركتها في رسمها وتحديدها.

من هذا المنطلق، سارع خصوم هذا الطرح (الأمن البيئي أو أمنة البيئة) إلى التحذير من أن مصطلح "الأمن" يثير مجموعة من "ممارسات المواجهة" المرتبطة بالدولة والجيش التي ينبغي أن تبقى بعيدة عن الجدل البيئي، وشملت المخاوف احتمالات خلق كفاءات جديدة للجيش؛ عسكرة البيئة بدلاً من "خضرة" الأمن²⁴.

Militarizing the environment rather than greening security أو بعبارة أخرى، صعود المواقف القومية من أجل حماية البيئة الوطنية، أي أنه وفي خضم الجدل المتزايد في إفريقيا بين المنشغلين بقضايا البيئة والمشتغلين عليها حول الحاجة الملحة إلى إدراج التهديدات البيئية ضمن الأجندات الأمنية الوطنية "خضرة الأمن"، تتصاعد المخاوف في إفريقيا جنوب الصحراء تحديداً من إمكانية انحراف هذا المسعى نحو "عسكرة البيئة" عبر التعاطي مع القضايا المرتبطة بها من زاوية عسكرية ضيقة، وتبعات ذلك على الأمن والسلام في المنطقة.

في المحصلة، يبدو أنه في إفريقيا عموماً، وفي دول جنوب الصحراء على وجه الخصوص، ليست وحدها المؤسسات المرتبطة بالأمن القومي غير مؤهلة للتعامل مع المشاكل البيئية، ولكن أيضاً بسبب الرؤية التي يتقاسمها الكثير من صناع القرار والنخب في القارة مع نظرائهم في الكثير من دول الجنوب بخصوص جدوى إدراج البيئة ضمن المسائل الأمنية، أو بعبارة أخرى، مدى أولوية إضافة المكون البيئي لـ"الوصفة الأمنية" في مجتمعات تعج أجنداتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بقضايا ذات أولوية تنتظر حلولاً عاجلة مقارنة بمشاكل التغير المناخي الذي يؤمن الكثير من الأفارقة أنه قضية البورجوازية الرأسمالية وشركاتها الكبرى، وأن المخاطر ذات الأولوية بالنسبة لهم ترتبط أساساً بضعف التنمية والخدمات العامة وانعدام العدالة في توزيع الثروة وغياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وصولاً إلى خطر الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وانتشار الأوبئة والأمراض، وهو ما يثير لدى المشتغلين بمسألة المناخ في إفريقيا جنوب الصحراء المخاوف بشأن إمكانية اعتماد "الأمن الإيكولوجي" كمرجعية أمنية في المنطقة في ظل استمرار تفضيل حكوماتها للحلول العسكرية بدل الوقائية والاستباقية.

رابعاً: جهود الاستدامة البيئية في دول إفريقيا جنوب الصحراء: من أجل أمن مستدام

يبدو أن المشاكل ذات الصلة بالتغير المناخي وآثارها الممتدة على شتى مناحي الحياة الإنسانية على هذا الكوكب هي مجرد حلقة واحدة في سلسلة مترابطة ومتلاحقة من الأزمات التي أنتجت، أو على الأقل عمقتها، منظومة العولمة الليبرالية القائمة على المنافسة الحرة والسعي إلى تعظيم الأرباح؛ فخلال ما أطلق عليه برع القرن المجيد واجه العالم الصناعي مشاكل إعادة التعمير وتأهيل اقتصادياته المنهكة بالحرب، كما واجه

مشاكل إعادة تحويل الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد مدني، فضلا عن مشاكل التضخم، كذلك واجه المعسكر الاشتراكي مشاكل مماثلة، فضلا عن تحويل اقتصاديات دول ووسط وشرق أوروبا إلى الاقتصاد الاشتراكي المركزي ودفع التنمية الصناعية فيها، وأخيرا فقد عرفت الدول حديثه الاستقلال تحديات التنمية الاقتصادية في ظل الاستقلال السياسي الوطني²⁵.

تساهم التحولات العميقة والكثيفة التي يشهدها العالم المعاصر في زيادة أهمية الجغرافيا الإفريقية في الحسابات الجيوستراتيجية للقوى المهيمنة والساعية للهيمنة والصاعدة؛ ففي حين تم استنزاف المقدرات الطبيعية للقارات الأخرى بفعل التصنيع والتلوث بقيت إفريقيا، رغم كل ما قيل عنها، محافظة على مكانتها كمنجم للمعادن الثمينة وخزان للموارد الأولية ومصدر أساسي للطاقة الأحفورية لا غنى للاقتصاديات الأخرى عنه (النيجر، مالي، السودان، نيجيريا، زامبيا، الكونغو الديمقراطية...)، وبالنظر إلى ضعف أداء الحكومات الإفريقية وغياب رؤية إقليمية مشتركة في التعامل مع المتعاملين الدوليين، تستمر الرؤية الاستعمارية سيدة الموقف في تعامل الآخرين مع الأفارقة في غياب معايير واضحة تحمي مصالح الشعوب الإفريقية وتجنبهم تبعات استنزاف مواردهم على الإطار البيئي الذي يعيشون فيه والوسط الطبيعي الذي يحتضنهم.

لقد استحوذت فكرة التقدم على الأذهان وتسلطت على المفاهيم حتى كاد التقدم أن يصبح "الدين الجديد" في ظل المجتمع الصناعي..؛ فهناك دائما ما هو أفضل، والجديد هو دائما الأفضل، وانتقلت البشرية من عصر كانت تتوق فيه إلى الماضي البعيد باعتباره العصر الذهبي "عصر الآلهة"؛ حين بدى كما لو كانت الإنسانية تسير في تراجع مستمر منذ هذا العصر الذهبي الذي عاش فيه هذا "الإنسان-الإله" قبل أن ينحط إلى مستوى البشرية.. وإذا بنا، مع المجتمع الصناعي، ننقل إلى النقيض الآخر..؛ الماضي هو التخلف والمستقبل هو الخير وهو التقدم وهو عصر "الإنسان-الإله" الجديد؟؟²⁶.

يبدووا للوهلة الأولى أن هذا الطرح فلسفي أو متطرف، إلا أنه يعكس المرجعية الفكرية التي تحكم سلوك الفاعلين الدوليين اليوم في ظل الانفجار الكبير لثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أحدثته من ثغوب واختراقات في الفكر الغربي الذي أضحت تحكمه "الفردانية المطلقة" و"النزوع القوي نحو الرفاه"، بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية التي كثيرا ما رفعها وسوّق لها.

1. تداعيات تغير المناخ على دول إفريقيا جنوب الصحراء

تستمر الآثار الناجمة عن التغير المناخي في التزايد والبروز في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني دول كثيرة منها من الجفاف والتصحر والتلوث وتقلص المساحات الرعوية والغابية، مع ما أنتجه وينتجه ذلك من تحديات وعوائق على الاقتصاديات الإفريقية المنهكة أصلا وتبعات ذلك على المجتمعات المحلية التقليدية القائمة على الرعي والزراعة في إفريقيا جنوب الصحراء، رغم أن هذه الآثار قد شهدتها مناطق أخرى رغم التباين في الحجم والحدة؛ فخلال عام 2010 مثلا، شهدت عدة مناطق في العالم ما تسميه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) الطقس القاسي أو الحالات المتطرفة للمناخ، وشملت هذه الفيضانات

المفاجئة والفيضانات واسعة النطاق في أجزاء كبيرة من آسيا و أجزاء من أوروبا الوسطى، كما تأثرت مناطق أخرى بموجة الحر والجفاف في الاتحاد الروسي، والانهييارات الطينية في الصين والجفاف الشديد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولقد صرحت المنظمة أنه في حين أن المدى الزمني الأطول مطلوب لتحديد ما إذا كان الحدث الفردي ضرورياً أم لا بسبب تغير المناخ، فإن تسلسل الأحداث الجارية يطابق توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن الأحداث المناخية المتطرفة المتكررة والأكثر شدة بسبب الاحتباس الحراري²⁷.

إن دول إفريقيا جنوب الصحراء ليست فقط معنية بمشكل التغير المناخي، بل تعتبر الأكثر تضرراً من تبعاته ذات الأثر المباشر على حياة الناس الذين يرتبط معيشة أغلبهم بالنشاط الزراعي والرعي المرتبط بدوره بحالة المناخ و تقلبات الطقس، ووفقاً للبنك العالمي، يمكن أن يجبر تغير المناخ 216 مليون شخص على الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050، كما تشير التقديرات إلى أن إفريقيا تخسر حوالي 17 مليار دولار سنوياً جراء تغير المناخ، ويسعى البنك الإفريقي للتنمية مع شركائه الدوليين والمحليين إلى تقليل هذه الخسائر عبر تمويل مشاريع محلية صديقة للبيئة من خلال الاستفادة من تجارب شركائه، كالنرويج مثلاً، في مجال الطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق، كما أطلق البنك الإفريقي للتنمية مع المركز العالمي للتهيئة برنامج لتسريع التهيئة بقيمة 25 مليار دولار، الهدف منه دعم 30 مليون من المزارعين الصغار عبر القارة، وفي هذا السياق صرح الرئيس المدير العام للمركز العالمي للتهيئة باتريك فيركوبجين: "أمام إفريقيا خيار يتعين عليها القيم به؛ إما أن تؤجل وتدفع أو تخطط وتزدهر، والشباب عنصر حيوي لتنشيط الاقتصاد الإفريقي، من المهم أن نخلق وظائف لائقة خضراء وذكية وبأجر جيد"²⁸.

لا يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء، إذن، أن تبقى بمنأى عن التحولات التي تشهدها الأجندات الأمنية للدول والكيانات الدولية، خاصة وأن الكثير من الدول الإفريقية تعتمد على المؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريعها للتنمية والتعمير، ولقد تم تضمين الشروط البيئية في السياسات الإقراضية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذا في المفاوضات مع المانحين، أين أصبح تخفيض انبعاث الكربون والغازات الدفيئة شرطاً أساسياً للحصول على القروض والمساعدات، وحتى وإن كان هذا التخفيض ممكناً، لكنه يتطلب تغييرات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية هائلة لا يبدو أنها تتم تماماً بأن دول إفريقيا جنوب الصحراء قادرة عليها أو مؤهلة لها دون تمويل ومساعدة.

في هذا السياق، وفي فيفري 2012، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية الذي يتماشى مع النظام الحالي للحسابات القومية، المحصور في قياس الناتج المحلي الإجمالي، ويدمج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية رأس المال الطبيعي في الحسابات الاقتصادية، وهناك حكومات عديدة، منها أستراليا والمكسيك والفلبين، تستخدمه أصلاً لتقييم التوازن بين مختلف السياسات ولتقييم أثرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وعلى المنوال ذاته الذي ينظر فيه قطاع الأعمال الخاص إلى الأصول

والخصوص في ميزانيته العمومية، فإنّ البلدان قادرة على أن تعتمد على أصولها وثرواتها الطبيعية²⁹، هذه الأخيرة التي تعتبر ليست فقط المصدر الأساسي للدخل في غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن أيضا، المرتكز الأساسي التي تتبني عليه جهودها للدفع بتنميتها المتعثرة وصيانة أمنها الهش.

لا يبدوا الأمر ممكنا تماما في إفريقيا، خاصة جنوب الصحراء، على المديين القريب والمتوسط، لسببين:

- أن كل اقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على تصدير المواد الخام والمعادن والبتروول والغاز كمصدر رئيسي للدخل، ومن غير الممكن إدخال رأس المال الطبيعي في الحسابات الاقتصادية لأن ذلك معناه رهن مصدر الدخل الوحيد للدولة، وهو ما يدفع للقول أن "نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية" قد يصلح للاقتصاديات المصنعة حيث يكون رأس المال الطبيعي مدخلا للصناعة وليس مصدرا للدخل.

- أن القرارات الاقتصادية ذات الصلة بحجم الاستثمار والتوظيف والتصدير في جل دول إفريقيا جنوب الصحراء تعود للشركات الكبرى التي تستأثر بجل الاستثمارات في القارة وتدور في غالبيتها حول استخراج المعادن والتنقيب على البتروول والغاز والزراعات التجارية (الشاي، الكاكاو، التبغ..)، وهو ما يفقد الدول الإفريقية الضعيفة أصلا القدرة على اتخاذ قرارات حرة ومنفصلة عن مصالح أصحاب هذه الشركات ودولها الأم.

2. فحص جهود الاستدامة البيئية في دول إفريقيا جنوب الصحراء

منذ سبعينات القرن الماضي، ومع الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي بدأ يشهدها العالم الرأسمالي، والتي أنهت مرحلة الازدهار والنمو المتواصل التي استمرت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت بـ"الثلاثين سنة المجيدة" للدلالة على التطور الكبير الذي عرفته الدول والمجتمعات الرأسمالية في هذه السنوات من رفاه ورخاء، منذ تلك الفترة بدأ البحث عن الحلول المستدامة يجد لنفسه مكانا في أجندات الدول والكيانات الدولية ذات التوجه الليبرالي؛ فانتشرت حينها مقاربة "التنمية المستدامة" التي عملت المنظمات العالمية والمؤسسات المالية الدولية على التسويق لها ودعمها وتشجيع دول الجنوب على الانخراط فيها، واستمر هذا النهج في التعامل مع تحديات أخرى وصولا إلى مسألة التغير المناخي وتحدي الحلول المستدامة له.

لقد كان لإفريقيا جنوب الصحراء حصة الأسد ضمن مبادرة الكربون من أجل التنمية التي أطلقها البنك الدولي؛ أين تم إبرام اتفاقات لشراء وحدات تخفيض الكربون، ومن أصل 13 برنامجا، استفادت إفريقيا جنوب الصحراء من 12، مقابل واحد في آسيا، وحققّت هذه البرامج تخفيضات تزيد على 360 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون من خلال تدابير للحصول على الطاقة النظيفة تتراوح من برامج الطهي منخفض الكربون في جمهورية مالاوي والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وإثيوبيا، ومدغشقر، وبرامج المخمرات الحيوية في بوركينا فاسو وكينيا، إلى برامج الطاقة الشمسية وكهربة الريف في إثيوبيا وكينيا وأوغندا³⁰.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية الآسيوية في عام 1997، بات من الواضح أن الحماية الاجتماعية شرط مسبق من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام ومواجهة الآثار الاجتماعية الناشئة عن العولمة ومخلفاتها، وفي

سياق ارتفاع مستويات الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي في العديد من البلدان³¹، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني من مختلف أشكال التدهور البيئي والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالتغيرات المناخية، وفي المقابل، هشاشتها الأمنية التي تركزت أكثر فأكثر مع تفجر العديد من الصراعات المسلحة والنزاعات العنيفة انطلاقاً من تسعينات القرن الماضي، وهو ما فرض على المنظمات الدولية والشركاء الخارجيين للقارة ضرورة إرساء شبكات أمان وقائية من شأنها تعزيز قدراتها في مواجهة حالات الطقس المتطرفة والتدهور البيئي المستمر.

تشمل أنظمة "الحماية الاجتماعية التكيفية"، أو شبكات الأمان (وهي تدابير مادية وغير مادية للتكيف مع تغير المناخ)، والتي يمكن التوسع فيها بسرعة في حالة التعرض لصدمة كبرى، مثل إعصار أو موجة جفاف. ففي موزمبيق، على سبيل المثال، جرى توسيع مظلة شبكة أمان قائمة لتشمل 115 ألف أسرة إضافية تضررت من الإعصارين إيادي وكينيث في عام 2019، وفي هذا الإطار يقول ميكال روتكوفسكي، مدير قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي: "لقد ساعد البنك الدولي البلدان منخفضة الدخل في مختلف أنحاء العالم على تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لديها وزيادة قدرتها على الاستجابة للصدمات حتى تغدوا أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات، ويمكن التوسع في هذا النوع من الأنظمة أثناء الأزمات وتطويعه بحيث يلبي الاحتياجات الجديدة..³²".

أما في إثيوبيا أين يتعرض ملايين السكان في المناطق الريفية للتفاعل بين الجفاف والفقر، وحيث أنه وخلال فترة الجفاف عام 2003، كان 14 مليون شخص، أي واحد من أصل كل خمسة إثيوبيين، يعتمدون على المعونة الغذائية؛ يمثل برنامج شبكات الأمان المنتجة في إثيوبيا محاولة جريئة للتصدي لتهديدات الأمن الغذائي بسبب مناخ غير مضمون... ويستعيز برنامج شبكات الأمان المنتجة عن هذا النموذج الإنساني القائم على الإعانة الغذائية ببرنامج تحويل اجتماعي قائم على العمالة، وعلى خلاف نموذج المعونة الغذائية، يمثل برنامج شبكات الأمان المنتجة ترتيباً متعدد السنوات تموله الحكومة وجهات مانحة ويحول أسلوب الدعم من معونة طارئة متفرقة إلى تحويلات للموارد أكثر قابلية للتنبؤ وإلى استثمار متواصل³³.

في عام 2006، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) عملية إنشاء المركز الأفريقي لسياسة المناخ (ACPC)، وتم إنشاؤه عام 2008 في أول اجتماعات سنوية مشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، وبدأ نشاطه عملياً عام 2011؛ ولقد تم منح المركز ولاية مزدوجة لتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة إلى البلدان الأعضاء والعمل كأمين لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا "ClimDev-Africa"، وتشمل الولاية الخاصة بتقديم إرشادات تتعلق بسياسات المناخ إلى الدول الأعضاء، المساهمة في الحد من الفقر من خلال التخفيف الناجح لآثار تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ في أفريقيا، وكذلك تحسين قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بفعالية في مفاوضات المناخ المتعددة الأطراف، كما أيد نفس الاجتماع أيضاً برنامج تسخير المعلومات المناخية

لأغراض التنمية في أفريقيا (ClimDev-Africa) كمبادرة مشتركة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) وبنك التنمية الأفريقي (AfDB) وبالتالي المساعدة في تركيز الجهود الجماعية لهذه المؤسسات الأفريقية الرئيسية الثلاث على تعزيز استجابة مشتركة ومنسقة لتغير المناخ في جميع أنحاء القارة³⁴.

رغم كل ما سبق، تبقى الاستدامة البيئية في إفريقيا جنوب الصحراء طموحا بعيد المنال بالنظر إلى الوضع السياسي والاقتصادي العام في القارة من جهة، ونظرا إلى أن الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ لا تزال ضعيفة من جهة أخرى، دون إغفال الجهود التي تبذلها الكثير من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والأطراف الأخرى، وما لم يتم التوافق عالميا وإقليميا حول ما تمثله أزمة المناخ من تهديد وجودي ملح ووشيك والالتزام بمخرجات الاتفاقات الدولية ذات الصلة بمكافحة التغيرات المناخية، وآخرها اتفاقية باريس 2015، فإنه سيكون مستحيلا بالنسبة لأفريقيا بناء أمن مستدام ما لم تنجح في إرساء قواعد "استدامة بيئية" قوامها تدابير مشتركة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ووقف الممارسات الاقتصادية الضارة بالبيئة ومواردها والاتجاه نحو مصادر الطاقة البديلة، فقد أثبتت الكثير من تجارب دول إفريقيا جنوب الصحراء قدرة الأفارقة على التكيف مع التهديدات المناخية والاستفادة من الوعي العالمي المتزايد بمخاطر التدهور البيئي على الحياة على كوكب الأرض.

الخاتمة

بناء على كل ما سبق، توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات المناخية لم تبق محصورة في كونها تشكل خطرا بيئيا يهدد النظم الإيكولوجية والإطار الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، بل أصبحت تهديدا أمنيا يلقي بآثاره الخطيرة على مختلف أوجه الحياة على كوكب الأرض؛ فالاحتباس الحراري الناجم عن الغازات الدفيئة التي تنتجها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بفعل الاستخدام الكثيف للطاقت غير النظيفة، إلى جانب تداعيات النشاط البشري على البيئة ومواردها قد كرس أكثر فأكثر التغير المناخي كتهديد أمني حيوي ووجودي يهدد الإنسانية في وجودها واستمرارها ورفاهها.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه ورغم أن القناعة قد تكرست شيئا فشيئا لدى المجموعة الدولية بفعل التدهور البيئي المتزايد والناجم عن تغير المناخ وما يمثله من تحديات للاقتصاديات الكبرى الشبهة للطاقة والموارد، إلا أن طغيان المصالح القومية والحسابات الاقتصادية قد أعاق في كل مرة التوصل إلى اتفاقات ملزمة للدول بشأن تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ووقف التدهور المتزايد للبيئة من أجل التصدي للتغيرات المناخية وما أنتجته من تزايد الحالات المتطرفة للطقس وما تشكله من تهديدات وجودية للحياة البشرية على كوكب الأرض.

بناء على ما سبق، تعتبر إفريقيا جنوب الصحراء اليوم إحدى أكثر المناطق الجغرافية تأثراً بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي الناجم عنها، من جهة، نتيجة كون اقتصادياتها زراعية رعوية بالأساس ترتبط ارتباطاً أساسياً بالمناخ وتقلبات الطقس، ومن جهة أخرى، نتيجة الهشاشة الأمنية المستعصية التي تعانيها الدول والمجتمعات في المنطقة منذ استقلالها عن المستعمر الأوروبي، وهو ما يجعل المأزق المناخي مضاعفاً عندما يتفاعل مع مختلف التهديدات التقليدية التي تعانيها دول القارة، خاصة منها دول جنوب الصحراء الكبرى.

لقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن الهشاشة الأمنية وتداعيات التغير المناخي على دول إفريقيا جنوب الصحراء تفرض على صناع القرار وصائغي السياسات فيها ضرورة إرساء شراكات فعالة مع المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة والشركاء الخارجيين من أجل المحافظة على البيئة وتأمين الموارد الطبيعية من خلال إدراج رأس المال الطبيعي ضمن الحسابات الاقتصادية لضمان استغلال أمثل للموارد التي تزخر بها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

كما بات من الضروري على الحكومات في إفريقيا جنوب الصحراء اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، العمل على نشر الوعي المناخي والثقافة البيئية عبر مختلف الهيئات والوسائل التي تمتلكها، بما في ذلك تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، من أجل خلق أجيال إفريقية جديدة تنتظر للبيئة وخياراتها كوسط حيوي وجب الحفاظ عليه والاستثمار فيه، وليست مجرد ربيع تجري تصفيتها.

الهوامش

¹ Mahendra Pratap Choudhary, Govind Singh Chauhan, Yogesh Kumar Kushwah, "Environmental Degradation : Causes, Impacts and Mitigation", Conference Paper, Technical University, Kota, Rajasthan, India, February 2015. p1.

² في إطار الاستجابة لمشكل تغير المناخ، تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من أجل تقييم وجمع وتوليف المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بفهمنا لتغير المناخ وآثاره المحتملة وكذلك من أجل تحديد الخيارات فيما يتعلق بالتكيف مع هذا التغير وتخفيف وطأته. وتمثل تقارير التقييم الدورية للهيئة أفضل خلاصة لما يتم التوصل إليه بشأن تغير المناخ.

³ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Fact sheet : Climate change science – the status of climate change science today, February 2011 p-p, 1 – 7, from :

https://unfccc.int/files/press/backgrounders/application/pdf/press_factsh_science.pdf

⁴ أوغستين كوليت، دراسات حالات عن تغير المناخ والتراث العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، 2013، ص 14، من موقع: <https://whc.unesco.org/document/133697>

⁵ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Op.cit.

⁶ السيد حسين عدنان، نظرية العلاقات الدولية، ط1، دار الأمواج للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص4.

⁷ A. R. Krakowka, N. Heimel, and F. Galgan, "Modeling environmental security in Sub-Saharan Africa-ProQuest", The Geographical Bulletin, gamma Theta Uosilon, Usa, Vol 53, N° 1, 2012, p-p. 21–38.

⁸ P. Schwartz and D. Randall, "An Abrupt climate change Scenario and its implications for United States national security", Futures, Sciencedirect, Vol 53, N° 6, 2004.

⁹ Jia-Ming Zhu, Yang Chen, and Su Zhang, "Analysis of the Impact of Climate Change on National Vulnerability Based on Fuzzy Comprehensive Evaluation", Discrete Dynamics in Nature and Society, Vol, 2020, Hindawi, August, 2020, p1.

- ¹⁰ جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 86، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 12.
- ¹¹ Mary Hope Schwoebel, United State institute of peace teaches International Security personnel to resolve conflicts without resorting to the use of force, United State Institute of Peace, Washington, USA, July 2009, p 01.
- ¹² نعيم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007، ص 140.
- ¹³ Jia-Ming Zhu, 1 Yang Chen, 2 and Su Zhang, Op.Cit, p1.
- ¹⁴ نعيم تشومسكي، مرجع سبق ذكره، ص 55.
- ¹⁵ جيلبرت خادياجالا، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ¹⁶ حسن حمدي عبد الرحمان، معضلات إفريقيا: الانتقال المتعثر، الارهاب، التدخل الخارجي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط 1، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2022، ص 15.
- ¹⁷ جيلبرت خادياجالا، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- ¹⁸ Maria Julia Trombetta, "Environmental security and climate change : analysing the discourse", Cambridge Review of international affairs, Rotledge, Vol 21, N 04, December 2008, p 02.
- ¹⁹ Ibid. p.p 2,3.
- ²⁰ الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، البند 13 من جدول الأعمال (الوثيقة السياسية)، 04 سبتمبر 2002، ص 2، من موقع: <https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg2002>
- ²¹ تنبغي الإشارة إلى أن أول من استخدم مصطلح (Soft State) الدولة الرخوة هو الاقتصادي السويدي البروفيسور غونار ميردال Gunnar Myrdal الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1974 بالمشاركة مع زميله Friedrich Hayek وكان ذلك في كتابه الصادر في عام 1968، الذي جاء فيه أن دول جنوب آسيا وعموم الدول النامية تعتبر دول رخوة لكونها تعاني من حالة عدم انضباط عامة، من حيث أن تلك المجتمعات فقدت القدرة على الالتزام بالمعايير وفرض القانون، نتيجة لتبني معظم أفرادها - من جميع المستويات - الخيار الناعم أو "الرخو" المتمثل في ممارسة ما هو شائع وشعبي بدلاً من القيام بما هو صواب؛ وخلص إلى أن هذه الإخفاقات المزمنة أضعفت بآثارها التراكمية مؤسسات تلك الدول وأنتجت مستويات عالية غير مقبولة من الفساد، التي بدورها أثرت سلباً على خطط ومشاريع التنمية لديها.
- ²² حسن حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- ²³ Maria Julia Trombetta, Op.cit, p 02.
- ²⁴ لمعلومات أكثر، أنظر:
- Kakonen, Jyrki (ed), Green security or militarized environment, Dartmouth, United Kingdom, 1994.
- ²⁵ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 72.
- ²⁶ المرجع نفسه، ص 125.
- ²⁷ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Op.Cit.
- ²⁸ أفولاك أوبينلوي، إفريقيا بين أولوية تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة آثار تغير المناخ والانتقال الطاقوي، 2022/05/31، من موقع: <https://Arabic.euronews.com/tag/african-development-bank>
- ²⁹ مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، سويسرا، الدورة 102، 2013، ص 04، من موقع: https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/previous-sessions/102/WCMS_216452/lang--ar/index.htm

³⁰ البنك الدولي، تغير المناخ، تقارير مجموعة البنك الدولي، 8 أبريل 2022، من موقع:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange/overview#3>

³¹ منظمة العمل الدولية، بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متحور حول الإنسان، التقرير الخامس، مؤتمر

العمل الدولي، الدورة 109، جنيف، سويسرا، 2021، ص15، من موقع:

https://www.ilo.org/ilc/ReportsavailableinGerman/WCMS_781447/lang--ar/index.htm

³² البنك الدولي، 05 سنوات من قيادة العمل المناخي؛ خطة العمل المناخية الأولى لمجموعة البنك الدولي، 2020/9/9، من

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2020/09/08>

موقع:

³³ مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³⁴ فيرا سونجوي، تحقيق إفريقيا المزدهرة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، 15 أوت 2022، من موقع:

<https://www.un.org/ar/39456#>